المحكمة الإدارية تلغي قرارين لمؤسسة الموانئ لمصلحة «كي جي إل»

قال المحامي منصور العبدال إن حكما صدر في نهاية الأسبوع الماضي من المحكمة الإدارية بإلغاء قراري عدم تجديد وشطب شركة كي جي إل من عملها كمقاول مناولة في ميناء الشعيبة، لمخالفتهما للمصلحة العامة ولنظام المناولة في الموانئ الكويتية.
وقال العبدال وهو محامي شركة «كي جي ال» إن الحكم جاء ليؤكد عدم مخالفة الشركة للمصلحة العامة ولنظام المناولة.
يوسف لازم

9 محاور تستعين بها الحكومة وفق جدول زمني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والعودة إلى الفوائض

«الأنباء» تنشر الخطة الحكومية لتصحيح مسار الإنفاق العام

■ إيقاف إصدار الكوادر وقرارات إنشاء هيئات ومؤسسات حكومية جديدة خلال فترة الإصلاح

إنشاء شركات تعليمية وصحية كبرى خلال فترة لا تتجاوز 3 سنوات وتطرح للاكتتاب العام

استحداث تعديلات على الرسوم التي تتقاضاها الدولة نظير الخدمات المتنوعة

إعطاء أولوية للقطاع الصناعي وتعديل في إجراءاته الروتينية

محمود فاروق

بعد أن أعلنت الحكومة عزمها على إجراء تعديلات جذرية في النهج الاقتصادي المتبع، وذلك بناء على مؤشرات اتساع فجوة العجز المالي في الميزانية، وجدت السلطات المالية ضرورة الإسراع في تصحيح مسار الإنفاق العام للدولة بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية الواقعة وذلك من خلال 9 محاور رئيسية.

وفي نسخة حصلت عليها «الأنباء» تتضمن مسودة خطة حكومية شبهة نهائية جاهزة للتنفيذ في أقرب وقت، سترفع إلى مجلس الوزراء قريباً، ترتكز على 9 محاور رئيسية تستهدف رفع إيرادات الدولة ومعالجة سريعة للهدر في الإنفاق بالميزانية. ومن أبرز ما تضمنته الخطة إيقاف سياسة الموافقة على إصدار كوادر وامتيازات مالية على وجه غير مبرر للعاملين في بعض قطاعات الدولة وحصرها في أضيق الحدود.

الابتعاد عن الحلول الإنشائية والتصريحات الاستهلاكية ووضع حلول واقعية بجدول زمني محدد

ميزانية إصلاحية

وتضمنت الخطة تجنب إصدار قوانين أو قرارات بإنشاء هيئات ومؤسسات عامة جديدة، على اعتبار انها ستحمل الميزانية العامة للدولة أعباء إضافية غير ذات جدوى في الوقت الراهن، مع إمكانية دمج اي هيئات او مؤسسات تتشابه أعمالها ويمكن التنسيق فيما بينها لتوفير الوقت من جهة والمال من جهة اخرى. وهذه الطريقة تطبق في ميزانيات برامج الإصلاح الاقتصادي، وهي تمكن الدولة من ضبط الإنفاق وتحقيق التوزيع الأفضل للموارد ورفع الإيرادات بشكل سريع، لما تتميز به من حلول واقعية بعيدة عن الحلول الانشائية والاستهلاكية، وفيما يلي ابرز ما تضمنته الخطة الحكومية:

● أولا: إيقاف الموافقة على إصدار كوادر وامتيازات مالية.
● ثانيا: تجنب إصدار قوانين او قرارات بإنشاء هيئات ومؤسسات عامة جديدة.
● ثالثا: إنشاء شركات تعليمية وصحية كبرى خلال فترة قصيرة وتطرح للاكتتاب العام.
● رابعا: تقنين الدعم (وفق ما أوصت به لجنة الدعوم).
● خامسا: استحداث تعديلات على الرسوم التي تتقاضاها الدولة نظير الخدمات المتنوعة.
● سادسا: طرح قسائم سكنية واستثمارية صغيرة وسريعة التنفيذ تكون مرغوبة لجميع المواطنين.
● سابعا: إعطاء أولوية للقطاع الصناعي وتعديل في إجراءاته الروتينية.
● ثامنا: عدم إصدار أي قرارات وزارية معاكسة لخطة الإصلاح الاقتصادي أو مؤدية الى مزيد من الصرف الجاري.
● تاسعا: عمل حملة إعلامية تهتم بتوعية المواطنين بخطورة زيادة الصرف الجاري المؤدي الى العجز في الميزانية.

تغيير جذري

ووفق المحاور الـ 9 التي سترتكز عليها الحكومة في ملف معالجة تصحيح مسار الإنفاق العام للدولة فإن الوضع الاقتصادي للدولة سيشهد تغييرا جذريا لتعود الميزانية إلى معدلات تحقيق الفوائض المالية، والاتجاه إلى روافد جديدة ترفد الميزانية بالأموال، بعيدا عن النفط، وذلك في حال تنفيذها كما ينبغي.

وتشير المعطيات الأولية الى انه لا يمكن الاستغناء عن الاحتياطيات المالية خلال المراحل الأولى من الخطة، ووضعها ضمن الخيارات المطروحة في الوقت الراهن حتى فترة قصيرة لا تتجاوز ميزانيتين ماليتين وبعدها يتم الاستغناء عن الاحتياطيات العامة والتحول وفق الخطة إلى روافد جديدة تسجل أرقاما من خانتين في ميزانية، ثم تتم عملية تعويض السحب الذي تم من الاحتياطي خلال الفترة الماضية.

وسط ترقب المواطنين لمناقشة قضية الدعوم بمجلس الأمة

110 مليارات دينار فاتورة الدعم والرواتب في 10 سنوات

المحلل المالي

وسط حالة من الترقب ينتظر المواطنون مناقشة قضية ترشيد الدعوم في مجلس الأمة، والذي سيعقد جلسته لمناقشتها الثلاثاء المقبل، حيث يأتي ذلك في ظل الانهيار الكبير لأسعار النفط منذ يونيو 2014 لتتخطى نحو 75٪ ويهبط دون الـ 30 دولارا للبرميل.

تنشر «الأنباء» تحليلا خاصا حول تطور إيرادات ومصروفات الكويت على مدى السنوات الـ 10 المالية الماضية (2005/2006 إلى 2014/2015)، والتي شكلت الإيرادات النفطية 95٪ منها، ونتج عنها فوائض مالية خلال تلك الفترة تقدر بنحو 78,5 مليار دينار (ما يعادل 260 مليار دولار).

ويأتي الاتجاه لمناقشة ترشيد الدعم بعد أن رفعت الحكومة الدعم عن الديزل، وذلك تحت ضغط انخفاض أسعار النفط التي تشير التوقعات إلى صعوبة انتعاشها في المدى المتوسط، حيث اصبح من الصعب تخطيها حاجز الـ 60 دولارا للبرميل على المدى البعيد الذي اعتادت عليه الميزانية العامة للدولة خلال السنوات السابقة.

ويشير تحليل «الأنباء» إلى أن هناك خللا واضحا في هيكل الميزانية العامة للكويت على صعيد الإيرادات (95٪ إيرادات نفطية) والمصروفات (90٪ المصروفات الجارية)، حيث يكمن الخلل في هيكل الاقتصاد الوطني النفطي بامتياز والذي يسيطر عليه القطاع العام بنسبة 70٪.

فالميزانية العامة للدولة مرتبطة بأسعار النفط ولا ترتكز على استراتيجية طويلة الأمد لتوجيه الإيرادات في الاتجاه الصحيح المنتج عن طريق الإنفاق على المشاريع الإنشائية والاقتصادية المنتجة ذات القيمة المضافة، ويتناول التحليل مسار الإيرادات النفطية للكويت في 10 سنوات متتالية، حيث التهم الدعم والرواتب أكثر من 70٪ من هذه الإيرادات، وذلك فيما يلي:

● بلغ إجمالي المصروفات في الميزانية العامة للكويت خلال السنوات العشر الماضية (2005/2006 إلى 2014/2015) 149 مليار دينار، حيث توجه 50٪ منها أو ما يعادل 74 مليار دينار إلى الباب الخامس من الميزانية، وهو المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، والذي يتضمن الرعاية والعلاوة الاجتماعية والرعاية السكنية ودعم المنتجات النفطية وجامعة وبلدية الكويت والتعليم والصحة العامة، وغيرها.
● توجه نحو 24٪ من المصروفات أي ما يعادل 35,6 مليار دينار إلى مصروفات الباب الأول من المرتبات، وأيضا بلغ إجمالي مصروفات الباب الثاني من المستلزمات السلعية والخدمات نحو 24,8 مليار دينار أي ما يعادل 16,6٪ من إجمالي المصروفات خلال السنوات العشر الماضية.

وهذا ما يعني أن فاتورة الدعم والرواتب خلال 10 سنوات بلغت نحو 110 مليار دينار.

● أما مصروفات الباب الرابع على المشاريع الإنشائية فقد بلغ فقط 13,6 مليار دينار ما يعادل 9٪ من إجمالي الإنفاق وبمعدل إنفاق سنوي بلغ 1,36 مليار دينار فقط، وهو ما يؤشر على خلل ونقص كبير في المصروفات الموجهة إلى تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد والبنية التحتية بينما الجزء الأكبر من المصروفات توجه إلى تشجيع ودعم الاستهلاك وتوزيع الثروة النفطية بالطريق التي لا تخدم التطور الاقتصادي المستدام.

● نسبة المصروفات إلى الإيرادات الإجمالية المحصلة للدولة خلال السنوات الـ 10 الماضية والتي بلغت 227,5 مليار دينار وبمعدل إيراد سنوي 22,75 مليار دينار، وقد بلغت نسبتها 65,6٪ من إجمالي الإيرادات والجزء المتبقي تحول إلى احتياطي الأجيال القادمة وخزينة الدولة.

● الأرقام مقلقة حيث يتبين أن جملة المصروفات تضخمت من 6,86 مليارات دينار في العام المالي 2005/2006 إلى 21,42 مليار دينار للعام المالي 2014/2015 وبنسبة نمو سنوي مركب بلغ 13,5٪.

● أما المرتبات التي ارتفعت من 1,93 مليار دينار إلى 5,3 مليارات دينار للعام المالي 2014/2015، فقد استنزفت ما يعادل 15,6٪ من إجمالي إيرادات الدولة للسنوات العشر الماضية. أما المستلزمات السلعية والخدمات فهي بدورها استهلكت 11٪ من الإيرادات وارتفعت من 1 مليار دينار خلال عام 2005/2006 الى 3 مليارات دينار للعام المالي 2014/2015 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12,4٪ خلال السنوات الـ 10 الماضية. بينما الإنفاق على المشاريع الإنشائية المطلوب لتطوير الاقتصاد فحصته الأقل بنسبة 6٪ فقط.

● الملاحظ من الأرقام السابقة ان الكويت لا تجاري الدول الخليجية الاخرى التي تسعى الى تنويع اقتصاداتها ونجحت هذه الدول الى حد بعيد في إرساء ركائز اقتصاد قوي بالرغم الاعتماد على قطاع النفط وتوجه جزء من إيراداتها النفطية إلى دفع المرتبات ودعم السلع الاستهلاكية والخدمات.

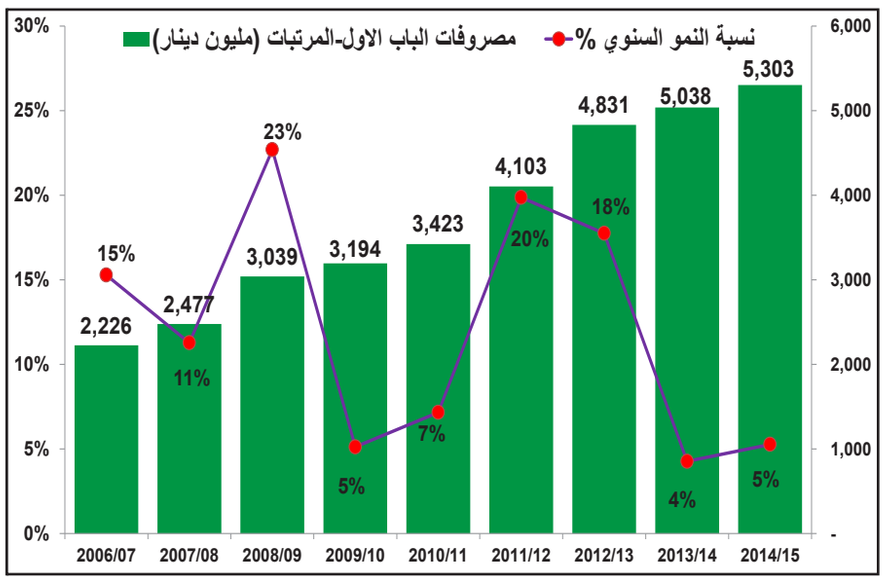

الإنفاق على الرواتب يقفز نحو 200٪ في 10 سنوات

المصروفات المختلفة والمدفوعات التحولية تلتهم 50٪ من الإيرادات

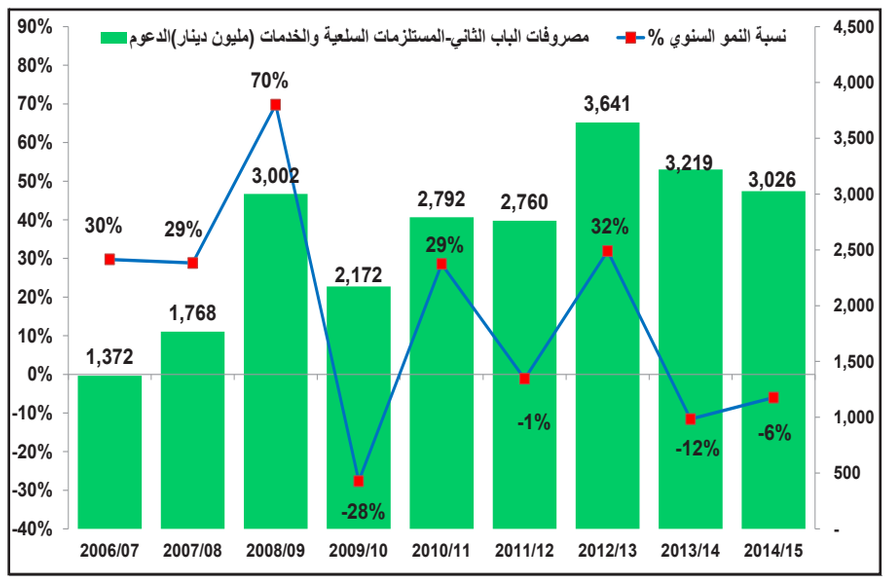

الكويت لا تجاري الدول الخليجية الأخرى ولا تسعى لتنويع اقتصادها

تباطؤ الإنفاق على المشاريع يؤشر لوجود خلل بتوجيه المصروفات